

أثر صدمات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1990-2018
**The impact of fiscal policy shocks on economic growth in Algeria
 econometric study for the period 1990-2018**

خالد بن جلول¹، حمزة بعلي²

Bendjelloul Khaled¹, Baali Hamza²

¹ جامعة 8 ماي 1945 قالة (الجزائر)، bendjeloul.khaled@univ-guelma.dz

² جامعة 8 ماي 1945 قالة (الجزائر)، baali.hamza@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2020/09/01 تاريخ القبول: 2021/07/27 تاريخ النشر: 2021/07/29

ملخص:

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الصدمات التي تحدث في السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، ولتحقيق هذا الهدف تم التعبير عن السياسة المالية بمتغيرين هما الانفاق الحكومي والإيرادات الحكومية، حيث تم استخدام المتغيرات مجتمعة غير مقسمة هذا بالإضافة إلى متغير النمو الاقتصادي وبالاستعانة بنماذج تصحيح الخطأ *ECM* تم تقدير النموذج في الأجلين الطويل والقصير بالإضافة إلى تحليل الصدمات ودوال الاستجابة وكذلك تحليل تباين خطأ التنبؤ. وأظهرت نتائج الدراسة ضعف متغيرات السياسة المالية عموماً في التأثير على النمو الاقتصادي أي أنها تمارس أثر كينزي ضعيف وغير مهم ويتلاشى في الأجل الطويل، إلا أنه عند مقارنة أثر كل من الانفاق الحكومي والإيرادات الحكومية فإن الإيرادات الحكومية كان لها الأثر الأكبر. الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الانفاق الحكومي، الإيرادات الحكومية، النمو الاقتصادي.

تصنيفات JEL : C54، H29، G29

Abstract:

The study aimed to test the impact of shocks that occur in financial policy on economic growth in Algeria during the period 1990-2018. To achieve this goal, fiscal policy has been expressed with two important variables, namely government spending and government revenue. As this was used the aggregate non-partitioned variables in addition to the economic growth variable With the help of ECM error correction models, the model was evaluated in the long and short terms. In addition to

¹ المؤلف المرسل: خالد بن جلول، الإيميل: benkhaled26@gmail.com

analyzing the shocks and response functions, as well as analyzing the prediction error variance, the results of the study showed that the financial policy variables are generally weak in influencing economic growth, that is, they exert a weak and unimportant Keynesian effect that fades in the long term. However, when comparing the impact of both government spending and government revenue, government revenue has had the greatest impact.

Key words: fiscal policy, government spending, government revenue, economic growth.

JEL Classification Codes: C54, H29, G29.

1. مقدمة:

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق أهدافها الاقتصادية والتي من أبرزها تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وعليه فإن الجزائر ومن خلال استغلالها لحالة الوفرة المالية التي نتجت عن ارتفاع أسعار المحروقات فقد انتهجت سياسة مالية توسعية تمثلت في برامج التنمية والتي عرفت ببرنامج الانعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخطط الخماسي وكان الهدف منها الرفع من معدلات النمو الاقتصادي؛ معتمدة في ذلك على آراء المذهب الكنزوي الذي يدعو إلى أن السياسة المالية التوسعية تدفع من عجلة النمو الاقتصادي، إلا أنه ومع بداية سنة 2014 وماعرفته أسعار المحروقات من انخفاض، عملت الجزائر على اتباع سياسة مالية تقشفية الهدف منها معالجة الاختلالات المالية والاقتصادية الناتجة عن إهيار أسعار المحروقات والتي يرافقها انخفاض كبير في الإيرادات الحكومية، وبالمقابل فإن السياسة المالية التقشفية ستعمل على خفض حجم الانفاق الحكومي إلى المستويات الدنيا، ونظرا لالتزم الجزائر بسياسة الدعم واتباع سياسة اجتماعية حمائية فإن تخفيض النفقات سيتحملها المشاريع الاستثمارية بالدرجة الأولى.

من خلال ماسبق فإن هذه الورقة البحثية تحاول الاجابة على السؤال التالي:

إلى أي مدى يمكن أن يتأثر النمو الاقتصادي في الجزائر بصدمات السياسة المالية؟

1.1. فرضيات الدراسة: تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسة تمثلت في:

- إن السياسة المالية في الجزائر تمارس نوعا من الآثار الكنزوية على النمو الاقتصادي، وأن الانفاق الحكومي الأداة الأكثر تأثير على النمو الاقتصادي مقارنة بالإيرادات الحكومية.

2.1. أهمية وأهداف الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من أهمية متغيراتها بالنسبة للجزائر فتحقيق معدل مرتفع ومستمر للنمو الاقتصادي يعتبر من أهم الاهداف الاقتصادية للجزائر كما أن السياسة المالية تعتبر من أهم الادوات التي تعتمد عليها الجزائر في تحقيق هذا الهدف.

أما بالنسبة لأهداف الدراسة فإنها تهدف إلى الوقوف على مدى الأثر الذي تمارسه السياسة المالية المتبعة في الجزائر على النمو الاقتصادي سواء على المدى القصير أو الطويل.

3.1. الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي حاولت دراسة آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي والتي منها مايلي:

▪ دراسة الباحثين Alex E Osuala و Ebireri Jones والتي كانت بعنوان:

Empirical Analysis of the Impact of Fiscal Policy on Economic Growth of Nigeria (International Journal of Economics and Finance 6/2014)

حاولت هذه الدراسة تقديم تحليلا تجريبيا لتأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في نيجيريا وذلك باستخدام منهجية ARDL وتم التعبير عن السياسة المالية باستخدام كل من النفقات الحكومية والرأسمالية المتكررة، الضرائب غير النفطية، اجمالي الديون الحكومية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي كما لها تأثير كبير وايجابي، أما في المدى القصير فحددت الدراسة بأن النفقات الحكومية الرأسمالية فقط من لديها علاقة مع النمو الاقتصادي.

دراسة الباحث: Twumasi Richard Atta والتي جاءت بعنوان:

The Impact of Fiscal Policy on Economic Growth in Ghana.

قامت الدراسة على اختبار فرضية أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في غانا خلال الفترة 1981-2008 وتم الاعتماد على سبعة متغيرات منها أربعة متغيرات مالية وهي الضرائب، نفقات الاستهلاك الحكومي، نفقات الاستثمار الحكومي، مدفوعات التحويل الحكومية وثلاثة متغيرات غير مالية الاستثمارات الخاصة، القوى العاملة وشروط التجارة، وباستخدام نماذج ARDL توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل للمتغيرات المالية على النمو الاقتصادي.

▪ دراسة الباحثين Shahid Ali و Naved Ahmad والتي كانت بعنوان:

The Effects of Fiscal Policy on Economic Growth: Empirical Evidences Based on Time Series Data from Pakistan (Pakistan development review 49(4)/2010).

بحثت هذه الدراسة في فعالية السياسة المالية وتأثيرها على الاقتصاد الكلي في باكستان خلال الفترة 1972-2008، وتم الاعتماد على العديد من أدوات القياس الاقتصادي لتحديد آثار السياسة المالية على الأنشطة الاقتصادية ومنها تحليل الحساسية لتحديد المتغيرات القوية، كما تم الاعتماد على المحاكاة

الديناميكية لمراقبة رد فعل الصدمات الهيكلية والسياسية غير المتوقعة، وتوصلت الدراسة إلى أن العجز المالي الاجمالي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

■ دراسة الباحثين نادية مسعودي و جلول بن عناية والتي جاءت بعنوان دراسة أثر متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 1980-2016، تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات وباستخدام نموذج PANEL ARDL وكشفت الدراسة عن الأثر الضعيف للإيرادات الحكومية على النمو الاقتصادي وهذا بسبب الاعتماد الكبير والمستمر لدول المنطقة على مصادر محدودة للحصول على جزء أكبر من الإيرادات في حين كان الانفاق الحكومي تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وهذا راجع الى الضغوطات المترتبة من عملية التحويلات السياسية والأوضاع الأمنية في المنطقة.

2. فعالية السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي:

يقصد بالسياسة المالية مجموعة القواعد والاجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة ولتحقيق مجموعة من الأهداف خلال فترة معينة (الأعسر، 2016، صفحة 265).

وتعرف أيضا بأنها مجموعة الاجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة ويكون لزيادة النفقات العامة نفس الأثر لتخفيض الضرائب كما لتخفيض النفقات العامة نفس الأثر لزيادة الضرائب (عبدالحميد، 2005، صفحة 40).

تعتبر نظريات النمو الداخلي والتي برزت في منتصف الثمانينات من أهم النظريات التي دعت إلى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سيعمل على تحقيق نمو اقتصادي.

ولقد اعتمدت هذه النظرية على ادراج الرأس المال العمومي الخاص بالمنشاءات القاعدية حيث أن السياسة المالية يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال التأثير في عوامل النمو الاقتصادي طويلة الأجل والمتمثلة في تراكم رؤوس الأموال البشري والاستثمار في البحث والتطوير ورأس المال التكنولوجي والاستثمار في البنى التحتية (مسعودي و بن عناية، 2019، صفحة 17).

إن الترابط بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي ينطلق بصفة خاصة من العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، حيث تشير نظرية النمو الداخلي إلى أن الانفاق الحكومي على البضائع

الاستهلاكية والخدمات تؤثر بصورة أساسية في الاقتصاد من خلال الطلب الكلي في حين يؤثر الاستثمار الحكومي على الاقتصاد من خلال العرض (الهيبي و خلف، 2009، صفحة 16).

كما تعد النفقات العمومية أداة رئيسية في تسريع عملية النمو الاقتصادي وذلك عن طريق احداث معدلات متزايدة في نمو الناتج المحلي الاجمالي، حيث تعمل النفقات الاستثمارية على إضافة طاقات جديدة وذلك على أساس مبدأ الأسبقيات في توجيه الموارد مع ضمان درجة من النمو المتوازن بين مختلف القطاعات بهدف الوصول إلى أعلى مستوى من الناتج المحلي (الهيبي و خلف، 2009، صفحة 17).

كما تشير نظرية النمو الداخلي والمتمثلة أساسا في دراسة روبرت لوكاس 1988 أن الاستثمار في رأس المال البشري يعمل على زيادة قاعدة الموارد للاقتصاد والمخرجات فإذا لم يتم الرجوع إلى تراكم المعرفة عبر الزمن بسبب عدم تناقص العوائد إلى مستوى العوامل الانتاجية للإنتاج يمكن النظر إلى أن النفقات على التعلم والبحث والتطوير هي المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي خلال المدى البعيد، وأن أي تغيرات في المدى القصير للسياسة المالية والتي تؤثر بالأساس على تغيير نفقات التعليم سوف يعمل على تغيير عملية تجميع رأس المال البشري والنمو (مسعودي و بن عناية، 2019، صفحة 17).

أما بالنسبة للإيرادات فقد قسمت نظرية النمو الداخلي الضرائب إلى فئتين الضرائب التشويهيية (الضرائب المباشرة) والضرائب غير التشويهيية (الضرائب غير مباشرة) وعلى هذا الأساس فإن نظرية نماذج النمو الداخلي ترى بضرورة تحويل الإيرادات العامة من الأشكال التشويهيية للضرائب إلى الأشكال غير التشويهيية وهذا ما من شأنه أن يولد أثرا لتعزيز النمو، ومن جهة أخرى فإن تمويل النفقات بالضرائب غير مباشرة سيكون لها الأثر الايجابي على معدلات النمو في حين أنه إذا تم تمويل النفقات بالضرائب المباشرة فإن الأثر المتوقع على النمو يعتبر غامضا (خلوط، 2004، صفحة 22).

من خلال ماسبق فنجد أن نظرية النمو الداخلي تعطي أهمية كبيرة للإنفاق الحكومي وخاصة الاستثماري منه لتحقيق النمو الاقتصادية وهذا لما يحققه من إضافة طاقات جديدة وخاصة في ما تم إنفاقه في مجال تكوين رأس المال البشري والمنشآت القاعدية، في حين نجدها تقلل من أهمية الضرائب وتصنفها في جهة المثبطة للنمو وخاصة الضرائب المباشرة والتي تقلل من فرص الاستثمار لدى الأعوان الاقتصاديين.

3. تحليل أداء السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

1.3. تطور النفقات العامة وتقسيماتها: من خلال الشكل(1) نلاحظ أن الجزائر وخلال

طول فترة الدراسة قد اتبعت سياسة مالية توسيعية حيث عرفت قيمة النفقات زيادات متتالية، ما عدا

بعض الانخفاضات التي ظهرت في سنوات مختلفة غير أن هذه السياسة المالية التوسعية تختلف بين سنوات التسعينات وبداية الألفية الثالثة حتى نهاية الفترة.

خلال فترة التسعينات كانت تتميز النفقات بقلة حجم الأموال المخصصة لها حيث قدرت بداية الفترة أي سنة 1990 بـ 136.5 مليار دج وبلغت القيمة عند نهاية الفترة سنة 1999 بـ 950.6 مليار دج وكان معدلات التزايد ضعيفة ومتناقصة من سنة إلى أخرى ما عدا سنة 1992 أين بلغ معدل نمو حجم الانفاق الحكومي 98.08% حيث انتقلت قيمة الانفاق من 212.1 مليار دج سنة 1991 إلى ما قيمته 420.13 مليار دج في السنة الموالية 1992، ويعود سبب هذه الارتفاع في معدل الانفاق الحكومي إلى النهج الذي كانت الجزائر تتبعه خلال تلك الفترة والقاضي بدعم المواد الاستهلاكية وزيادة الأجور والرواتب للموظفين وعملية تسديد الديون الأجنبية وكذلك التوسع في النفقات العسكرية نتيجة للوضع الأمني الذي ساد خلال هذه الفترة واستمر حتى نهاية التسعينات، غير أنه وبداية من سنة 1994 والتي تزامن معها تطبيق الجزائر لبرامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية فلقد عرفت معدلات نمو حجم النفقات معدلات متناقصة فحين سجلت سنة 1996 تناقص في حجم النفقات قدر بـ 4.61% حيث اعتمدت السياسة المالية بداية من هذه الفترة على كبح الطلب الكلي من خلال الحد من عجز الموازنة وترشيد الانفاق العام وبالتالي عملت الحكومة الجزائرية على التخلي عن سياسة دعم المواد الاستهلاكية وتخفيض الرواتب وتقليص عملية التوظيف.

بداية من سنة 2000 وما عرفته أسعار البترول من انتعاش ودخول الجزائر مرحلة الوفرة المالية فإن حجم الانفاق الحكومي وكذا معدلات نموه عرفت منحنى آخر مغاير للذي عرفته خلال فترة التسعينات حيث تضاعف حجم النفقات وتضاعفت معدلات نموها بشكل كبير فقد سجلت سنة 2000 قيمة النفقات مبلغ 1578.16 بمعدل نمو عن السنة التي قبلها قدر بـ 22.51% واستمرت هذه الزيادة بمعدل مقارب لهذا المعدل تقريبا إلى نهاية الفترة وخلال هذه الفترة شهدت الجزائر تنفيذ برامج التنمية والتي كانت السبب الرئيس لزيادات الكبيرة في حجم الانفاق الحكومي، حيث ومع تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) فقد ارتفع حجم النفقات العامة من 1321.03 مليار دج إلى 1888.93 مليار دج حيث تم تخصيص له ميزانية كبيرة لإنشاء وتطوير البنية التحتية ودعم التنمية الاقتصادية، لتنتقل الجزائر بعد ذلك في البرنامج التكميلي للدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وخلال هذه الفترة فقد وصل حجم النفقات سنة 2009 إلى 4246.33 مليار دج، وبداية من سنة 2010 بدأ تنفيذ برنامج

التنمية الخماسي والممتد إلى سنة 2014 وصل عند نهاية هذه الفترة حجم النفقات 6995.8 مليار دج، واستمرت حجم النفقات في الزيادة إلى نهاية الفترة ولكن بمعدلات متناقصة ومتباطئة.

وخلال كل هذا فلقد عرفت حجم النفقات انخفاضات خلال سنوات متفرقة وخاصة سنة 2017، 2016، 2013 وتعود أسباب هذه الانخفاضات إلى توقف عملية دفع التعويضات للموظفين نتيجة زيادة الأجور التي بدأ سنة 2008 أما الانخفاضات خلال آخر الفترة فالسبب الرئيس انخفاض أسعار البترول واصاحبه من انخفاضات الإيرادات الجبائية.

أما بالنسبة لتطور مكونات النفقات فلقد حازت نفقات التسيير النسبة الأكبر من حجم النفقات الكلية مقارنة بنفقات التسيير وذلك خلال طول فترة الدراسة حيث بلغ متوسط نفقات التسيير مايزيد عن 65% وكانت نسبة نفقات التجهيز تقارب 35%.

بلغت نسبة نفقات التسيير أكبر قيمة لها سنة 1999 بنسبة 80.56% غير أن قيمتها قد عرفت تزايدا مستمر خلال فترة الدراسة بعد أن كانت تقدر بـ 88.8 مليار دج سنة 1990 تضاعفت بعشر أضعاف تقريبا سنة 2000 وبلغت قيمتها 856.19 مليار دج واستمرت على هذا النحو موافقة تزايد الحجم الكلي للنفقات وسجلت سنة 2018 قيمة 4670.27 مليار دج، ويعود سبب هذه الزيادات المتتالية في حجم نفقات التسيير إلى ارتفاع نفقات المستخدمين وارتفاع منح المجاهدين واهتمام الدولة بنفقات الإدارات العمومية.

سجلت نفقات التجهيز أعلى نصيب لها من حجم النفقات الكلية سنة 2008 أين قدرت نسبتها بـ 47.08% وتعتبر الفترة 2006-2010 هي الفترة التي تجاوزت فيها نسبة نفقات التسيير عتبة 40% وهي الفترة التي توافقت تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي وبداية برنامج التنمية الخماسي وماعرفه هذا البرنامج من زيادة في نسبة النفقات الموجهة إلى الرفع من مستوى النشاط.

2.3. تطور الإيرادات العامة: عرفت حصيلة الإيرادات العامة للجزائر خلال فترة الدراسة اتجاهها

عاما متزايدا حيث:

سجلت أقل قيمة لها في بداية الفترة بقيمة 152.5 مليار دج وأعلى قيمة لها في نهاية الفترة وذلك سنة 2018 أين حققت الجزائر إيرادات اجمالية قدرت بـ 6313.96 مليار دج، أما بالنسبة لمعدلات نموها فقد شهدت سنة 2000 أعلى معدل نمو قدر بـ 66.02% حيث انتقلت حصيلة الإيرادات من قيمة 950.6 مليار دج سنة 1999 إلى قيمة 1578.16 مليار دج سنة 2000.

فحين شهدت معدلات نمو الإيرادات معدلات سالبة في بعض السنوات وهي السنوات التي تزامن معها انهيار أسعار البترول وهذا نظرا لهيمنة إيرادات المحروقات على إجمالي مداخيل الجزائر وعلى غرار ذلك نجد سنة 2009 أين سجلت معدل نمو (28.08%) وهي السنة التي وافقت الأزمة المالية العالمية وانعكاسها على أسعار المحروقات وكذلك نجد الفترة 2012-2015 كلها سجلت معدلات سالبة على تراوحت ما بين 1.2% و 34.07%.

ومن خلال تقرير بنك الجزائر فإنه خلال الفترة 2012-2013، كما كان الحال في الفترة 2002-2012، عرفت الضريبة المباشرة ارتفاعا بشكل أسرع في المتوسط مقارنة بالضريبة غير المباشرة مؤدية بذلك إلى انعكاس في هيكل الإيرادات الضريبية في 2016، حيث بلغت الضرائب على المداخيل والأرباح 45.6%، بعدما كانت تمثل سوى 32.2% من الإيرادات الضريبية في 2002 أي في ارتفاع قدره 1.6 نقطة مئوية مقارنة في سنة 2015، بالمقابل تمثل نسبة الضريبة على السلع والخدمات 35.4%، مقابل 35% في 2015، علما أنها بلغت 46.3% في 2002 وسجلت نسبة الحقوق الجمركية تراجعاً بـ 2.3 نقطة إلى 15.2% في 2015، مقابل 26.6% في 2002. (الجزائر، 2017، صفحة 71).

4. النمذجة القياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي

1.4 نموذج ومنهجية الدراسة: بغرض دراسة وتقدير أثر صدمات السياسة المالية على النمو

الاقتصادي تم تشكيل نموذج يضم ثلاث متغيرات حيث تم التعبير عن السياسة المالية بمتغيرين بالإضافة إلى متغيرة النمو الاقتصادي ولقد تمثلت المتغيرات في كل من: النمو الاقتصادي (pib)، النفقات الحكومية (Dep)، الإيرادات العمومية (rest) تم ومنه يمكن صياغة النموذج كالتالي: $pib = f(dep, rest)$ أما بالنسبة لمنهجية الدراسة فلقد تم الاعتماد على منهجية نماذج تصحيح الخطأ (ECM) والتي تم اختيارها لما لها من أهمية في تحديد الآثار قصيرة وطويلة المدى للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع وخاصة إذا علمنا أن السياسة المالية تتغير في المدى القصير، وعليه فإن طريقة نموذج تصحيح الخطأ تمكننا من دراسة الأثر في المدى القصير وتصحيحه في المدى الطويل للحصول على القيم التوازنية.

2.4 تحليل نتائج الدراسة:

1.2.4.1 دراسة استقرارية المتغيرات: من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (01) يتبين أن

السلاسل الزمنية للمتغيرات غير مستقرة عند المستوى لكنها بالمقابل مستقرة عند الفروق الأولى؛ حيث وجد أن القيم المحسوبة لاختبار ديكي فولر المطور تقل عن القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة

للمستوى فيما كانت أكبر منها عند إجراء الفروق الأولى، مما يعني عدم امكانية رفض فرضية استقرارية المتغيرات ومن ثم فإن المتغيرات مستقرة ومتكاملة من الدرجة (1) I مما يدعم فرضية احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

2.2.4. اختبار علاقة التكامل المشترك: بما أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى فإن هذا يعني احتمال توفر علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ولاختبار هذه الفرضية تم اجراء الاختبارات التالية:

■ اعتمادا على اختبار تحديد درجة تأخير النموذج نجد أن كل المعايير قد اختارت درجة التأخير القصوى هي الدرجة (1) أي سنة.

■ ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (02) والذي يشير إلى نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر نلاحظ وجود علاقة تكامل متزامن واحدة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج وذلك لأن قيم احصائية الأثر أكبر من قيمة احصائية ستودنت عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على أن المتغيرات لا تتعد عن بعضها البعض كثير في المدى الطويل بل تسلك سلوك مشابها.

3.2.4. تقدير العلاقة طويلة الأجل: باستخدام طريقة المربعات الصغرى تم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل لنموذج الدراسة وتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول رقم (03) والتي يمكن تلخيصها كمايلي:

من خلال النتائج الموضحة أعلاه نجد أن النموذج مقبول اقتصاديا واحصائيا؛ حيث نجد أن قيمة معامل التحديد تساوي 0.99 مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر مايعادل 99% من تغيرات معدلات النمو الاقتصادي، كما أن معلمات النموذج معنوية احصائيا عند مستوى معنوية 5% وذلك حسب اختبار ستودنت، وكذلك نجد أن النموذج خالي من الارتباط الذاتي للأخطاء وذلك حسب اختبار داربين واتسون (DW).

أ. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: نجد أن الاحتمال أكبر من (0.05) ومنه يمكن قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج.

ب. اختبار ثبات (تجانس) التباين: باستخدام اختبار *white* نجد أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين وذلك لأن الاحتمال أكبر من مستوى المعنوية (0.05).

ج. اختبار استقرارية البواقي: باستخدام اختبار ديكي فولر المطور نجد الاحتمال والذي يساوي (0.0001) أقل من (0.05) ومن يتم قبول فرضية استقرار البواقي.

د. اختبار التوزيع الطبيعي للبقاقي: من خلال اختبار جاك بيرا يمكن القول بأن البقاقي تتبع التوزيع الطبيعي.

من خلال ماسبق نجد أن النموذج يحضى بالقبول من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية نظرا لمعنويته حسب الاختبارات السابقة؛ حيث ومن نتائج النموذج والذي يمكن كتابته بالشكل التالي:

يظهر لنا العلاقة الطردية بين تغيرات متغيرات السياسة المالية والنتاج المحلي (النمو الاقتصادي) حيث أن زيادة وحدة واحدة من الانفاق الحكومي ستعمل على زيادة النمو الاقتصادي بـ 1.10 وحدة أما بالنسبة للإيرادات فزيادتها بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة النمو بـ 1.07 وحدة. كما نلاحظ أن مرونة كل من الانفاق الحكومي والإيرادات الحكومية متقاربة نوعا ما هذا مايشير أن المتغيرات لها تأثير متقارب في الأجل الطويل.

4.2.4. تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM: إن تقدير نموذج تصحيح الخطأ يفيدنا في تقدير واختبار العلاقة في الأجل القصير والتي من خلالها نستطيع الوقوف على مدى وجود انحرافات في المدى القصير في اتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل، وبعد تقدير النموذج تحصلنا على النتائج التالية: من خلال النتائج الموضحة أعلاه نجد أن قيمة معامل التحديد بلغت (0.989) وهي مقبولة جدا تدل على القدرة التفسيرية العالية للمتغيرات المستقلة، كما أظهرت نتائج اختبار ستودنت معنوية حد تصحيح الخطأ عند مستوى معنوية (0.05) مع إشارته السالبة المتوقعة له، بالإضافة إلى معنوية كل معاملات النموذج.

أما بالنسبة لمسألة الارتباط الذاتي للأخطاء فيوضح اختبار مضاعف لاغرانج أنه يمكن قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على غياب مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء وذلك عند كل التأخيرات. كما نجد أن النموذج مستقر وذلك لأن جميع قيم مقلوب الجذور الأحادية لكثير الحدود داخل الدائرة مما يعني أن جميع المعاملات أقل من الواحد وذلك مايشير إليه الشكل رقم (4).

تشير نتائج هذه الاختبارات إلى مدى صلاحية النموذج المتحصل عليه في تحليل أثر كل متغيرات السياسة المالية على معدلات النمو الاقتصادي في المدى القصير حيث بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.219) وهي مقبول احصائيات وقياسيا وتعني هذه القيمة أن معدلات النمو الاقتصادي تعدل قيمتها نحو قيمة توازنية خلال كل فترة زمنية بنسبة تقدر بـ (21.9%) والتي يمكن التعبير عنها بأن الانحرافات التي تحدث في المدى القصير تصحح بنسبة (21.9%) سنويا في المدى الطويل وهذا يدل على أن انحراف

معدلات النمو الاقتصادي في المدى القصير خلال الفترة السابقة عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، وأنه يتم تعديل وتصحيح هذا الانحراف بنسبة (21.9%) في الفترة الحالية، وعن سرعة هذا التعديل فإن معدلات النمو الاقتصادي تستغرق ما يقارب من أربعة سنوات و 6.8 أشهر لكي تصل إلى قيمتها التوازنية، وهي تعتبر مدة زمنية طويلة نسبيا تدل على الأثر الضعيف لمكونات متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي.

5.2.4. تحليل الصدمات ودوال الاستجابة: يعتبر تحليل الصدمات ودوال الاستجابة مهم لدراسة الأثر الذي يمكن أن تخلفه صدمة معينة في متغيرة داخلية من متغيرات النموذج المقدر في زمن معين على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات الأخرى، وحسب نتائج دوال الاستجابة الموضحة في الجدول رقم (06) فإننا نلاحظ أن حدوث صدمة في متغيرات السياسة المالية من شأنها أن تؤدي إلى استجابة فورية معنوية لمعدلات النمو الاقتصادي غير أن قوة الاستجابة واتجاهها يختلف مقارنة بين كل من الانفاق الحكومي والارادات الحكومية حيث:

إن حدوث صدمة في معدلات الانفاق الحكومي سيكون لها تأثير على معدلات النمو الاقتصادي ابتداء من السنة الثانية التي تلي الصدمة وتكون الاستجابة سلبية بمقدار (-38.40) غير أنها تغيير اتجاهها ابتداء من السنة الثالثة لتصبح استجابة اجابية بمقدار (59.30) وتستمر في الارتفاع في السنة الرابعة حيث تسجل أعلى قيمة لها والمقدرة ب (75.04) لتعرف بعد ذلك انخفاض في المدى المتوسط وتبقي تشهد نوع من التذبذب في قيم الاستجابة خلال المدى الطويل غير أنها بقيم موجبة طوال فترة التنبؤ.

أما بالنسبة لصدمة الإيرادات الحكومية فهي كذلك ستقابلها استجابة انطلاقا من السنة الثانية وذلك بمقدار (113.55) وتستمر في الارتفاع خلال السنة الثالثة مسجلة أعلى مقدار استجابة (168.85) لينخفض مقدار الاستجابة خلال المدى المتوسط ويعاود الارتفاع خلال المدى الطويل وتكون الاستجابة تعرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية آخر السنة العاشرة من فترة التنبؤ.

من خلال ماسبق نلاحظ أن صدمات متغيرات السياسة المالية في الجزائر لها أثر ضعيف على معدلات النمو الاقتصادي، كما نجد أن الإيرادات الحكومية لها أثر أكبر وأهم من الأثر الذي يعكسه الانفاق الحكومي حيث نستنتج أن السياسة المالية للجزائر لها أثر على النمو الاقتصادي لكن في الأجل الطويل ولا يظهر هذا الأثر بشكل كبير خلال المدى القصير ويكون ضعيف جدا وعند أدنى مستوياته خلال المدى المتوسط، هذا الأمر الذي يفسر بأن الانفاق الحكومي في الجزائر ذا طابع استهلاكي أكثر من كونه استثماري وحتى بالنسبة للإنفاق الاستثماري فإنه يكون ضعيف الأثر ويحتاج إلى مدة زمنية طويلة

نوعا ما يظهر أثره على النمو الاقتصادي خاصة اذا علمنا أن معظم المشاريع الاستثمارية في الجزائر تعرف تأخرا كبيرا في الانجاز يصل في بعض الأحيان إلى ثلاث أضعاف المدة المحصنة إلى انجاز المشروع، أما بالنسبة للإيرادات الحكومية فإنها تعتبر مبالغ مالية تصب مباشرة في الناتج المحلي الاجمالي فإنه يكون أثرها واضح نوعا ما وفي وقت قصير مقارنة بالإنفاق الحكومي غير أن الدراسة أوضحت ضعف أثرها كذلك.

6.2.4. تحليل تباين: عند دراسة وتحليل تباين خطأ التنبؤ بمعدلات النمو الاقتصادي يسمح

بتوضيح أهمية الصدمات التي تحدث في متغيرة السياسة المالية في تفسير التقلبات الظرفية التي يعرفها النمو الاقتصادي:

من خلال النتائج الجدول رقم (07)، والذي يوضح تفكيك تباين خطأ التنبؤ لمتغيرة النمو الاقتصادي بالنسبة لفترة تنبؤ تمتد لعشرة سنوات مستقبلية نجد أن معظم التقلبات الظرفية التي تشهدها معدلات النمو الاقتصادي ناتجة عن صدمات متغيرة النمو الاقتصادي نفسها حيث أن هذه الصدمات تسمح بتفسير ما قيمته (100%) من تغيرات النمو الاقتصادي في السنة الأولى التي تلي الصدمة مباشرة ثم تعرف هذه النسبة انخفاضا طفيفا خلال باقي السنوات حيث تسجل أقل قيمة لها (97.15%) في السنة الثالثة لتحافظ على قيمة قريب من ذلك خلال باقي السنوات.

بالنسبة للمتغيرات السياسة المالية فإنها تتقاسم النسبة المتبقية، وعموما فإن نسبة تفسير كل من الانفاق الحكومي والايادات الحكومية لتغيرات النمو الاقتصادي لا تتجاوز مجتمعة (2.5%) في أحسن الأحوال، حيث بالنسبة للإنفاق الحكومي فإن نسبة تفسيره ضعيفة جدا وتتلشى مع مرور الزمن حيث تسجل أقل نسبة لها (0.14%) في السنة الثانية التي تلي الصدمة بعد أن كانت (0%) في السنة الأولى لترتفع قليلا خلال المدى المتوسط مسجلة أعلى نسبة (0.47%) خلال السنة الرابعة ثم تنخفض هذه النسبة وتستمر في الانخفاض الطفيف خلال المدى الطويل، وهو نفس الأمر المسجل خلال تحليل دوال الاستجابة.

أما بالنسبة لمتغيرة الإيرادات الحكومية فإن نسبة تفسيرها أكبر قليلا مقارنة بالإنفاق الحكومي إلا أنها ضعيفة وغير مهمة مقارنة بتفسيرات النمو الاقتصادي نفسه، حيث تسجل أعلى نسبة تفسير لتقلبات النمو الاقتصادي في السنة الثالثة التي تلي الأزمة وذلك بنسبة (2.53%) وهذا بعد أن سجلت (0%) و(1.28%) خلال السنوات السابقة بالترتيب، غير أنها تعرف تراجعاً خلال المدى المتوسط وذلك في السنة الخامسة وتسجل قيمة (1.99%)، إلا أنها تعاود الرجوع الى قيمها السابقة وتسجل معدلات شبه ثابتة خلال المدى الطويل.

إن نتائج تحليل التباين ماهي إلا تأكيد لنتائج دوال الاستجابة حيث أكدت على ضعف تأثير صدمات السياسة المالية على معدلات النمو الاقتصادي وأن تأثيرها يظهر في المدى الطويل ولكن تأثير ضعيف وهامشي، وأن أثر الإيرادات الحكومية أكبر وأحسن مقارنة بأثر الانفاق الحكومي.

5. خلاصة واستنتاجات: تعتبر السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تحاول السلطات الحكومية استخدامها لتحقيق النمو الاقتصادي لما أقره الاقتصاديين من الأهمية البالغة التي تحتويها هذه الأداة في تحقيق ورفع معدلات النمو الاقتصادي، حاول البحث دراسة أثر الصدمات التي يمكن أن تمارسها متغيرات السياسة المالية المتمثلة في كل من الانفاق الحكومي والإيرادات الحكومية على النمو الاقتصادي بالاعتماد على منهجية نماذج تصحيح الخطأ ECM والتي أظهرت نتائجها ضعف أثر كل من الانفاق الحكومي والإيرادات الحكومية على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى أن هذا الأثر ثابت خلال الأجلين القصير والطويل حيث بلغت قيمة المرونة أكبر قليلا من (1%).

كما كشف كل من دوال الاستجابة للصدمات متغيرات السياسة المالية وكذا تحليل تباين خطأ التنبؤ ضعف وتلاشي أثر متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي وأن الأثر يمكن اعتباره ثابت ولا يتأثر بتغيير المدة الزمنية.

وعليه نقر بخطأ فرضية الدراسة والتي نصت على وجود آثار كثرية للسياسة المالية على النمو الاقتصادي أي أنها أداة قادرة على دفع عجلة النمو الاقتصادي، غير أن نتائج الدراسة أثبتت ضعف هذه السياسة في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى خطأ فرضية الدراسة في شقها المتعلقة بأن الانفاق الحكومي أكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي من الإيرادات الحكومية حيث أظهرت نتائج الدراسة على عكس ذلك تماما وأن الإيرادات تمارس أثرا أكبر نوعا ما من آثار الانفاق الحكومي.

إن الجزائر وخلال فترة الدراسة قد اتبعت سياسة مالية توسعية والتي ينص كينز على أنها تدفع عجلة النمو الاقتصادي أو ما يسمى بالأثر الكنزي غير أن ذلك لم يتحقق في الجزائر بالإضافة إلى أن جل المشاريع الاستثمارية العامة والتي خصصت لتطوير البنية التحتية لم تظهر نتائجها بعد وتحتاج لفترة زمنية طويلة جدا لتنعكس على النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى فإن ضعف الجهاز الانتاجي ومحدوديته فرغم حجم الانفاق الكبير والذي يعتبر من أهم محفزات النشاط الاقتصادي خاصة خلال الوفرة المالية التي عرفتها الجزائر بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، لم يكن بمقدور المؤسسات المحلية من الرفع قدرتها الانتاجية والتصديرية الامر الذي عمل على اضعاف أثر النفقات على النمو الاقتصادي.

إن اعتماد الجزائر على أدوات السياسة المالية للرفع من معدلات النمو الاقتصادي في ظل الظروف التي تعرفها المؤسسات من محدودية الجهاز الانتاجي وعدم مرونته والتأخير الكبير في اتمام المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى الانفاق على القطاعات غير منتجة، ستجعل من السياسة المالية محدودة الفعالية في تحقيق نمو اقتصادي مستمر ومستدام.

6. الاقتراحات:

- يعتبر النمو الاقتصادي من أبرز الأهداف التي تسعى الجزائر الى تحقيقه وعليه ضرورة اتباع سياسة مالية سليمة وهادفة وواضحة الاهداف والمعالم.
- اتباع سياسة مالية توسيعية لا بد أن تقابله زيادة في انتاجية المؤسسة والرفع من قدرتها التصديرية.
- توجيه الانفاق الحكومي نحو المشاريع الاستثمارية مع ضرورة المتابعة الجادة والحازمة لسير المشاريع والالتزام بمواعيد انطلاق الاشغال،
- تحقيق النمو الاقتصادي بالاعتماد على السياسة المالية يتطلب توجيه الانفاق الحكومي نحو القطاعات المنتجة.
- أظهرت الدراسة الأثر الإيجابي للضرائب على النمو الاقتصادي غير أن فرضها يكون بمقادير مدروسة وعدم المبالغة فيها لما لها من الآثار السلبية على مردودية المؤسسات واستدامتها.
- رغم أهمية السياسة المالية في تحقيق الاهداف الاقتصادية لكن من الضروري التنسيق مع السياسات الأخرى حتى لا يكون هناك تعارض في الأهداف ما يسبب محدودية وفشل السياسات.

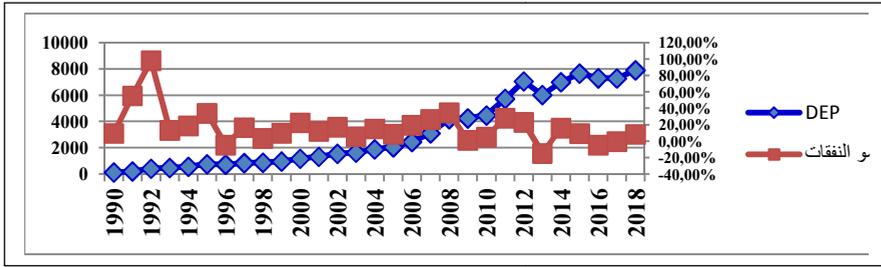
7. قائمة المراجع:

1. الهيتي أحمد حسين، خلف فاطمة ابراهيم، (2009)، أثر أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي والاقتصاد الاردني للمدة 1970-2003. مجلة بحوث مستقبلية، المجلد 14(02)، الصفحات 11-44؛
2. بنك الجزائر. (2017). التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر.
3. مسعودي نادية، بن عناية جلول، (2019)، دراسة اثر متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 1980-2016 باستخدام نموذج panel ardl. مجلة الاقتصادي الجديد، المجلد 11 (01)، الصفحات 170-189؛

4. خلوط، فوزية،(2004) ، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة -دراسة حالة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة؛
5. الأعرس، خديجة، (2016)، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهرة.
6. عبد الحميد، عبد المطلب، (2005)، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية.

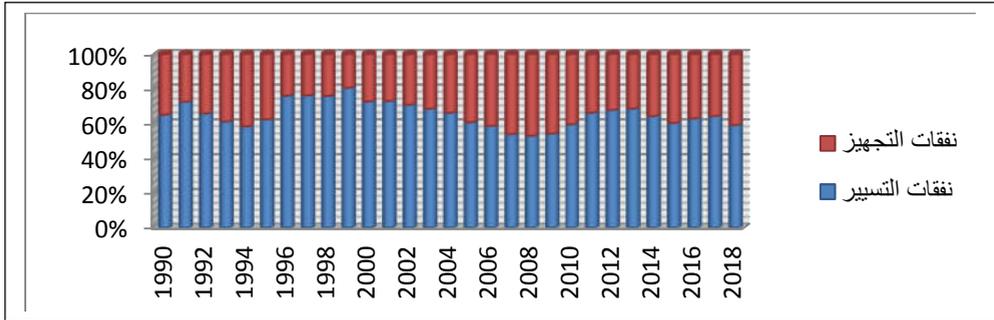
8. الملاحق:

الشكل 1: تطور حجم النفقات ومعدل نموها في الجزائر خلال الفترة 1990-2018



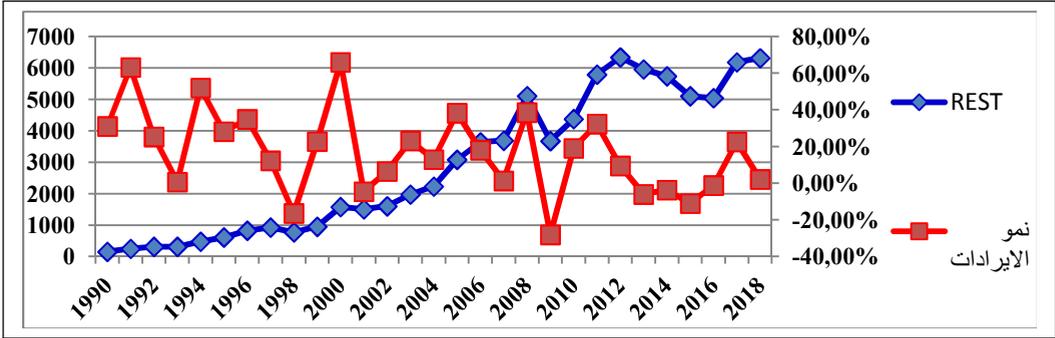
المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات مكتب الوطني للإحصاء وتقارير بنك الجزائر

الشكل 2: تطور حجم نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990-2018



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات مكتب الوطني للإحصاء وتقارير بنك الجزائر

الشكل 3: تطور حجم الإيرادات ومعدل نموها خلال الفترة 1990-2018



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات مكتب الوطني للإحصاء وتقارير بنك الجزائر

الجدول 1: ملخص نتائج اختبار ADF لدراسة استقرارية المتغيرات

القرار	الفرق الأول			عند المستوى			المتغيرات
	الاحتمال	قيمة ستودنت	درجة التأخير	الاحتمال	قيمة ستودنت	درجة التأخير	
مستقرة عند الفرق الأول	0.00	-5.05	1	0.522	-2.10	1	<i>pib</i>
مستقرة عند الفرق الأول	0.00	-5.67	1	0.203	-2.94	0	<i>dep</i>
مستقرة عند الفرق الأول	0.00	-5.65	1	0.160	-2.95	1	<i>rest</i>

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviews.10*

الجدول 2: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.777250	54.73797	42.91525	0.0022
At most 1	0.320837	15.69368	25.87211	0.5173
At most 2	0.194836	5.634435	12.51798	0.5080

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews.10*

الجدول 3: نتائج تقدير العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين متغيرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP	1.107600	0.114418	9.680262	0.0000
REST	1.073484	0.140653	7.632170	0.0000
C	479.4499	171.6930	2.792483	0.0097
R-squared	0.990132	F-statistic		1304.388
Durbin-Watson stat	1.994976	Prob(F-statistic)		0.000000
0.0001	-5.743956	القيم المحسوبة		اختبار استقرار حد البواقي
	-3.699871	1%		
	-2.976263	5%		
	-2.627420	10%		
<i>Breusch-Godfrey Serial Correlation LM test (F-Statistic =1.097350 Prob. $F_{(2,24)} = (0.3499)$</i>				
<i>Jarque-Bera normality test (JB) Statistic = 3.79457 Prob (0.1499)</i>				
<i>Heteroskedasticity Test: White (F-Statistic =1.712235 Prob. $F_{(5,23)} = (0.1718)$</i>				

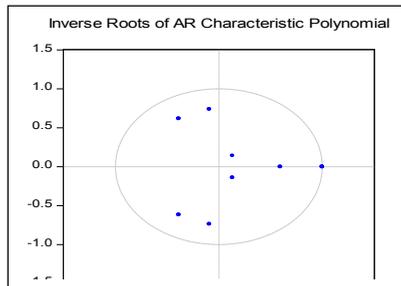
المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviews.8*

الجدول 4: نتائج تقدير العلاقة التوازنية قصيرة الاجل بين متغيرات السياسة المالية و النمو الاقتصادي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECT(-1)	-0.219802	0.274815	-4.257345	0.0221
DEP	1.111813	0.159823	6.956548	0.0000
REST	1.066243	0.125025	8.528214	0.0000
C	534.1027	209.9843	2.543537	0.0185
R-squared	0.989497	F-statistic		690.8784
Durbin-Watson stat	2.03155	Prob(F-statistic)		0.000000
0.0000	-7.277851	القيم المحسوبة		اختبار استقرار حد البواقي
	-3.737853	1%		
	-2.991878	5%		
	-2.635542	10%		
<i>Breusch-Godfrey Serial Correlation LM test (F-Statistic =0.83365 Prob. $F_{(2,24)} = (0.4490)$</i>				
<i>Jarque-Bera normality test (JB) Statistic = 1.3281 Prob (0.5147)</i>				
<i>Heteroskedasticity Test: ARCH (F-Statistic =2.70251 Prob. $F_{(1,23)} = (0.1138)$</i>				

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviews.10*

الشكل 4: اختبار استقرارية النموذج



المصدر: مخرجات برنامج *Eviews.10*

الجدول 6: نتائج تحليل الصدمات ودوال الاستجابة

Period	REST	DEP
1	0.000000	0.000000
2	113.5546	-38.40815
3	168.8553	59.30046
4	92.88455	75.04452
5	75.86893	11.98664
6	126.5736	15.85723
7	126.3164	54.07446
8	94.97963	43.53558
9	101.8182	22.12130
10	119.7613	33.21022
Cholesky Ordering: GDP REST DEP		

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews.10*

الجدول 7: نتائج تفكيك تباين التنبؤ

Period	S.E.	GDP	REST	DEP
1	695.1375	100.0000	0.000000	0.000000
2	1003.291	98.57243	1.281018	0.146552
3	1276.867	97.15415	2.539685	0.306168
4	1497.300	97.29437	2.231774	0.473856
5	1673.959	97.62476	1.990993	0.384245
6	1838.072	97.54833	2.125531	0.326136
7	1995.729	97.44636	2.203578	0.350058
8	2137.821	97.53568	2.117774	0.346542
9	2267.991	97.59938	2.083198	0.317418
10	2393.821	97.57559	2.120242	0.304172
Cholesky Ordering: GDP REST DEP				

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews.10*